تقرير حـول

أعمـال المكتب التنفيـذي

فيـما بين دورتـي المجلس

الثالثة عشرة والرابعة عشرة

مقدم إلى الدورة الرابعة عشرة

للمجلس الوزاري العربـي للكهرباء

(الدوحة- قطر : ٢٠٢٢/٣/٢٠)

٢٠٢٢/٣/١٣

تقرير

حول أعمال المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس

الثالثة عشرة (٢٠١٩) والرابعة عشرة (٢٠٢٢)

وفقاً للنظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، يقوم المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بمتابعة تنفيذ القرارات والبرامج التي يقرها المجلس في دورات انعقاده العادية والاستثنائية، ويقدم رئيسه تقريراً حول أنشطة المكتب التنفيذي بين دورتي المجلس يرفعه للمجلس في دورة انعقاده العادية. ويتناول هذا التقرير أهم ما قام به المكتب التنفيذي من اجتماعات، وأنشطة وبرامج سواء على مستوى لجان الخبراء أو فرق العمل بين دورتي المجلس السابقة والحالية، بما في ذلك الفعاليات والمتابعات التي تقوم بها أمانة المجلس، ولعل من أهمها القرار رقم ٢٧٠ الصادر عن المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته السادسة والثلاثين ٢٠٢١/١٢/١٦ باعتماد الوثيقة الرابعة من وثائق الحوكمة وهي قواعد تشغيل الشبكات العربية والعمل بها بشكل استرشادي، وفيما يلي موجز حول أهم الاجتماعات والتوصيات / القرارات التي تمت:

بدأ المكتب التنفيذي بالتشكيل الجديد أعماله بعد انتهاء أعمال الدورة الثالثة عشرة للمجلس مباشرة حيث عقد *جلسة* إجرائية، تم فيها انتخاب جمهورية مصر العربية رئيساً ودولة الكويت نائباً بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥ كما عقد المكتب التنفيذي اجتماعه السادس والثلاثين بالقاهرة يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/١٢/١٦ بمشاركة الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي وهي ("**المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية – الجمهورية اليمنية**)، وشاركت دولة ليبيا بصفتها رئيس المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثالثة عشرة.

وكما هو متبع تمهّد لاجتماعات المكتب التنفيذي اجتماعات تحضيرية للجنتي الخبراء (خبراء الكهرباء – خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة) وتسبقه مباشرة أو تعقد قبله بفترة وتعرض نتائجها عليه ليعتمدها. وخلال فترة ما بين الدورتين، عقدت لجنة خبراء الكهرباء اجتماعها الثاني عشر عن بعد بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٦ ، والثالث عشر (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦، كما عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة اجتماعها الرابع عشر (عن بعد) بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٥ والخامس عشر (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣، كما تم عقد الاجتماع المشترك الرابع للجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية بمقر الأمانة العامة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٥، والاجتماع المشترك الخامس للجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الذي عقد(عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ كما عقدت اللجنة التوجيهية وفريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل سلسلة من الاجتماعات هدفها الوصول لأدق نسخة من الاتفاقية العامة واتفاقية السوق كان آخرها الاجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢، حيث كانت أهم الموضوعات التي تضمنتها الاجتماعات على النحو التالي:

السوق العربية المشتركة للكهرباء

❖ تعد السوق العربية المشتركة للكهرباء إحدى أهم مشروعات التكامل العربى وتمثل وجهاً مضيئاً للعمل العربى المشترك، وتظل وثائق حوكمة السوق العربية للكهرباء محور الاهتمام الرئيسي للمجلس بكافة أجهزته وهي:

١- مذكرة تفاهم السوق العربية المشتركة للكهرباء.

٢- الاتفاقية العامة للسوق العربية المشتركة للكهرباء.

٣- اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء.

٤- قواعد تشغيل الشبكات العربية.

➢ **أولاً: تطورات اتفاقيتى السوق العربية المشتركة للكهرباء (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق):**

- وتمثل الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة– اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء) الأطر التشريعية والقانونية لقيام السوق.
- وقد صدرت عدة قرارات في هذا الشأن ومنها القرار رقم ٢٨٨ الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الوزارى العربى للكهرباء بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ والذى نص على الموافقة على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين والطلب من الدول الأعضاء التنسيق الداخلى بين الجهات الوطنية قبل نهاية عام ٢٠٢٠ تمهيداً لقيام أمانة المجلس بالعرض على المجالس الوزارية الأخرى وأيضاً القرار رقم ٢٢٩١ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية ١٠٧ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٤ والذي نص على إحالة مشروع الاتفاقيتين إلى المجلس الوزارى العربى للكهرباء للنظر فى الملاحظات التى قد ترد إليه من الدول العربية وذلك في دورة قادمة تعقد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ وتفويض المجلس الاقتصادى والاجتماعى على مستوى كبار المسئولين بعقد دورة غير عادية تخصص لمناقشة موضوع الاتفاقيتين ذلك خلال شهر يوليو ٢٠٢١ لاتخاذ القرار المناسب.
- وبعد صدور القرار رقم ٢٨٨ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ من قبل المجلس الوزارى العربي للكهرباء في دورته الاستثنائية؛ تلقت أمانة المجلس ملاحظات من بعض الدول (مصر – العراق– عمان) تفيد بوجود ملاحظات على الاتفاقيتين، وكذلك رسالة من المملكة العربية السعودية تفيد انها في طور استكمال الاجراءات النظامية بشأن الاتفاقيتين.
- تم عقد عدد من الاجتماعات للجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة لمراجعة الاتفاقيتين حيث تم عقد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التوجيهية بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ لمناقشة الملاحظات الواردة من الدول ومدى إمكانية ادخال التعديلات على الاتفاقيتين.
- بموجب مذكرة الامانة رقم ٥٨٩ بتاريخ ٢٠٢١/٤/٧ قامت امانة المجلس بمخاطبة الدول التى لم توضح موقفها من الاتفاقيتين إلى جانب مخاطبة الدول التى سبق لها ارسال موافقتها على الاتفاقيتين لتوضيح الوقت اللازم للانتهاء من استكمال الاجراءات بموجب مذكرتها رقم ٥٩٢ بتاريخ ٢٠٢١/٤/٧.
- بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٥ تلقت امانة المجلس رسالة من البنك الدولي تضمنت رأي البنك فيما يتعلق بملاحظات الدول على الاتفاقية والتي تم مناقشتها في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التوجيهية (مصر – العراق).
- إلاَ أن الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الكهرباء والذي عقد عن بعد بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦ ارتأى تأجيل انعقاد المجلس لحين الوصول إلي توافق بشأن الاتفاقيتين، وخرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات أهمها تأجيل موعد الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربى للكهرباء لحين الوصول للتوافق على الملاحظات الواردة من كل من (مصر، العراق، عمان) بعد صدور قرار المجلس الموقر رقم ٢٨٨ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧، على أن تتولي اللجنة التوجيهية مهمة وضع برنامج زمني بالتنسيق مع أمانة المجلس بحيث يكون ملزماً لكافة الأطراف بغرض التوصل لصيغة نهائية لاتفاقيتي السوق قبل نهاية عام ٢٠٢١ والطلب من فريق البنك الدولي التواصل في خط موازي مع الدول العربية التى تقدمت بملاحظاتها لسرعة الوصول إلى صياغة توافقية للاتفاقيتين على أن تعرض نتائج المشاورات على فريق الدراسة واللجنة التوجيهية تمهيداً للعرض على الاجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء وتم التوافق على برنامج زمني بالتنسيق مع البنك الدولى وفريق الدراسة وأمانة المجلس واعتماده من اللجنة التوجيهية بحيث يكون ملزماً لكافة الأطراف بغرض الوصول لصيغة نهائية قبل نهاية عام ٢٠٢١ وتم تعميمه بصفة رسمية على الدول الاعضاء والطلب من كافة الدول الالتزام بما فيه.
- وفى هذا الإطار عقدت سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين الدول التى أبدت بعض الملاحظات على الاتفاقيتين والبنك الدولى وعُرضت نتائجها على الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ الذي اتخذ القرار رقم ٢٦٩ والذي ينص على:

١– التوافق على معالجة الملاحظات التى وردت لأمانة المجلس من العراق وعمان ومصر وتكليف أمانة المجلس للتنسيق مع رئيس فريق عمل الدراسة للتأكد من انعكاس ذلك فى النسخة النهائية المنقحة من اتفاقيتى السوق العربية المشتركة للكهرباء.

٢- الطلب من الدول العربية إرسال أو تجديد موافقتها على النسخة النهائية المنقحة من الاتفاقيتين خلال شهرين من تعميمها وموافاة أمانة المجلس بذلك أخذاً في الاعتبار موقف الجزائر السابق المتحفظ على الاتفاقيتين.

- وتنفيذاً لقرار المكتب التنفيذى رقم ٢٦٩ وبعد مجموعة من الاجتماعات التنسيقية مع البنك الدولى ورئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق الدراسة، تقوم أمانة المجلس حالياً وبالتنسيق مع رئيس فريق الدراسة بالتأكد من إدراج كافة ملاحظات الدول العربية فى النسخة المنقحة الأخيرة، كما يجرى الإعداد لقائمة بكافة التعديلات التي تم إجراؤها على نسخة يوليو ٢٠٢٠ التى كان قد وافق عليها المجلس في دورته الاستثنائية.
- فيما يلي توصيات اللجنة التوجيهية في اجتماعها الثلاثين بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ وتوصيات الإجتماع المشترك الخامس للجنة خبراء الكهرباء ولجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧:
  - إعتماد توصيات اللجنة التوجيهية في اجتماعها الثلاثين والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ ومنها:
    - تكليف أمانة المجلس بتجهيز النسخ النهائية من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) وإرسالها للبنك الدولى، أخذاً فى الاعتبار ما تم التوافق عليه بشأن ملاحظات سلطنة عمان بإستثناء إلغاء التعريفات التي سبق التوافق عليها بالنسخة المعتمدة من الإتفاقيتين (يوليو ٢٠٢٠).
    - دعم مبادرة البنك الدولى لاستكمال الاتفاقيات المعدلة من خلال مراجعة واعداد مقارنة للنسختين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) على أن يتم إجراء مراجعة ثانية من قبل أمانة المجلس/ أمانة السوق ورئاسة فريق الدراسة ونائب رئيس الفريق، ثم إرسال النسخ المنقحة إلى اللجنة التوجيهية.
- تفويض اللجنة التوجيهية في إعتماد مسودة إتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء ومراجعتها في موعد أقصاه شهر من إنعقاد الدورة الرابعة عشرة تمهيداً لتعميمها بشكل رسمي على الدول الأعضاء لتأكيد الموافقات في موعد أقصاه شهرين من تاريخ التعميم.
- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتحديد موعد لعقد دورة إستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لإستصدار قرار بالموافقة على الإتفاقيتين يعرض لاحقاً على المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

➢ **ثانياً: قواعد تشغيل الشبكات العربية:**

- تعد قواعد تشغيل الشبكات العربية هى الوثيقة الرابعة من وثائق حوكمة السوق، ومهمتها تحديد الأسس التقنية اللازمة للربط بين الدول العربية وقد قام الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى بتغطيه نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة لاتمام دراسة الوثيقة وذلك من خلال تكليف مكتب الإستشارى متخصص CESI للقيام بعمل الدراسة ابتداءاً من يوليو ٢٠١٩ وتم الانتهاء من كافة الوثائق فى ٢٠٢٠/٦/٣، وقد صدر القرار رقم ٢٥٩ عن الدورة الثالثة عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي ينص في فقرتيه على:

١- تقديم الشكر للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى على كل جهوده الذي بذلها في دعم مشروعات الربط الكهربائى العربى، وبشكل خاص على قيامه بتغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة من خلال تكليف مكتب استشارى متخصص لإعداد قواعد التشغيل العربية.

٢- دعوة الدول العربية والاتحاد العربى للكهرباء للإسراع فى إبداء الملاحظات باللغة الانجليزية على التقارير الواردة من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وفقاً للبرنامج الزمنى المقترح من قبل لجنة خبراء الكهرباء فى اجتماعها الحادى عشر حرصاً على الاعتبارات التعاقدية بين الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والاستشارى المكلف.

- وبناءاً عليه قامت اللجنة التوجيهية بعقد العديد من الاجتماعات لمناقشة وعرض الملاحظات الواردة من الدول على قواعد تشغيل الشبكات العربية حيث عقد الاجتماع السابع والعشرين للجنة التوجيهية (اجتماع عن بعد ٢٠٢١/١/١١) حيث تم عرض الملاحظات الواردة على قواعد تشغيل الشبكات العربية بعد انتهاء الدراسة ومناقشة كافة الملاحظات في اجتماعات سابقة مع الاستشارى الملكف بالدراسة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتسليم الوثائق بشكلها النهائي في ٢٠٢٠/٦/٣، والذي صدر عنه التوصية التالية:

"اعتماد قواعد تشغيل الشبكات (كود الشبكات) بشكل استرشادي كما هو مرسل من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣، وفي حال ورود تعديلات أخرى بعد الموعد المحدد لذلك حسب مذكرة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بهذا الشأن والمؤرخة فى ٢٠٢٠/٦/٢٢ (الطلب بالاطلاع والرد في موعد أقصاه ٢٠٢٠/٩/١٠) يتم عرضها جميعاً في وقت لاحق على لجان السوق (اللجنة العربية لمشغلى أنظمة نقل الكهرباء– اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية)".

- وقد نص القرار الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذى رقم ٢٧٠ بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ على اعتماد النسخة المرسلة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣ لقواعد تشغيل الشبكات العربية والعمل بها بشكل استرشادي على أن تتولى لجان السوق (اللجنة العربية لمشغلى أنظمة نقل الكهرباء– اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية) إجراء أي تعديلات مقترحة وفق مسار السوق في ذلك الحين.
- كما أوصى الاجتماع المشترك الخامس للجنة خبراء الكهرباء ولجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بإعداد نسخة باللغة الفرنسية لقواعد تشغيل الشبكات العربية حسب الموارد المتاحة.

➢ **<u>ثالثاً: المشروع التجريبى لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية:</u>**

- هو أحد أهم العناصر اللازمة لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء وقد قام البنك الدولي بتطوير نموذج تجريبي وآلية تسعير تستند إلى أسعار الوقود العالمية، وتم عرض مشروع البرنامج أثناء دراسة عمل الجزائر (يناير ٢٠١٩) تمهيداً لاختباره على بعض دول السوق العربية المشتركة للكهرباء قبل تطبيقه على جميع الدول الأعضاء فى السوق.
- وقد صدر القرار رقم ٢٦٢ عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي نص في فقرتيه (٣، ٤) على:

(٣) الإحاطة علماً بمبادرة البنك الدولي بشأن برنامج تجريبي لآلية التسعير الإقليمية لتعزيز تجارة الكهرباء بين الدول العربية والترحيب باستضافة الشركة السعودية للكهرباء (المشتري الرئيسي) بالمملكة العربية السعودية للبرنامج.

(٤) دعوة كافة الدول العربية لتكثيف المشاركة الفعالة فى البرنامج من خلال خبراء مختصين تنطبق عليهم الشروط اللازمة للمشاركة.

- وبعد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية؛ دعت أمانة المجلس لعقد الاجتماع السابع والعشرين للجنة التوجيهية بتاريخ ٢٠٢١/١/١١ (عن بعد) حيث صدر عن الاجتماع مجموعة من التوصيات وتم الاتفاق على اعتماد الخطة المرسلة من البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٨ وان يكون المسمى للبرنامج هو المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الاقليمية.
- عقدت لجنة خبراء الكهرباء فى الدول العربية اجتماعها الثالث عشر عن بعد بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦، وأحيطت علماً بآخر التطورات المتعلقة بالمشروع التجريبى لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية الذي تم إطلاقة (عن بعد) يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٥/٣٠.
- تم البدء بالبرنامج حسب الخطة المتفق عليها بين البنك الدولى والجهة المستضيفة وأمانة المجلس علماً بأنه قد تم الإنتهاء من المرحلة الخامسة للبرنامج " خطة التنفيذ للبرنامج التجريبى لوظائف السوق وآلية التسعير" خلال الفترة (٢٠٢٢/١/٣٠ حتى ٢٠٢٢/٣/١٠) وأهم أهدافها تطوير خبرة المشاركين فى فريق العمل حول أدوار ومسئوليات اللجان فى اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء.

- وأيضاً نص القرار رقم ٢٧١ الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ على:

١- توجيه الشكر للملكة العربية السعودية ممثلة بالشركة السعودية لشراء الطاقة (المشترى الرئيس) لاستضافتها المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية ولمجموعة البنك الدولي وللدول المشاركة على الجهود المبذولة لإنجاح المشروع.

٢- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع مجموعة البنك الدولي والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي والجهة المستضيفة "للمشروع" التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية للقيام بالترتيبات اللازمة لعقد اجتماع تشارك فيه اللجنة التوجيهية خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٢٢ وذلك لعرض التقدم المحرز في المشروع والمهام المتبقية لتحقيق الأهداف المرجوة منه آخذاً في الاعتبار النظرة المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء.

٣- تكليف أمانة المجلس بمخاطبة الدول العربية للبدء في ترشيح أعضاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء.

- بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ عقد الاجتماع التشاوري الموسع الأول المخصص لمشروع السوق العربية المشتركة: البرنامج التجريبي لوظائف السوق وآلية التسعير، حيث اقترح المجتمعون استكمال مناقشة المشروع التجريبي والرؤية المستقبلية في اجتماع موسع لاحق بشكل مفصل والتوصية بمجموعة من الخطوات للتحضير للاجتماع القادم وأهمها:
  - قيام فريق البنك الدولي بدراسة التحديات والملاحظات المذكورة في هذا التقرير، مع أهمية النظر في إمكانية تطوير وظائف منصة الاتصالات بإضافة أي تعديلات لازمة مستقبلاً.
  - تكليف أمانة المجلس / أمانة السوق بتحديث التقرير المرحلي حول السوق العربية المشتركة للكهرباء الذي أعدته أخذاً في الإعتبار الملاحظات التي أبداها المشاركون، وذلك تمهيداً لعرضه على الإجتماع المشترك الخامس للجنتي الخبراء يوم ٢٠٢٢/٣/٧.
  - عرض مخرجات الاجتماع التشاوري الموسع الأول على الاجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية والذي عقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ ثم الاجتماع المشترك الخامس للجنتي خبراء الكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (عن بعد: ٢٠٢٢/٣/٧) والذي أوصى بإعتماد التوصيات الصادرة عن الإجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية في هذا الشأن.

➢ **<u>رابعاً: الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء</u>**

- تشير الإتفاقية العامة وإتفاقية السوق إلى ضرورة تشكيل أمانة للسوق بحيث تعمل مؤقتاً ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكذلك تشكيل لجنتين إقليميتين هما:
  - اللجنة العربية الإستشارية والتنظيمية والهدف منها هو تقديم المشورة وتوفير الرقابة التنظيمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء.
  - اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء وهي الجهة المنوط بها التنسيق والتعاون فيما بين مشغلي أنظمة النقل الوطنية ووسطاء السوق الوطنية ومشغلي أنظمة النقل ووسطاء السوق الإقليمية الفرعية ووسيط السوق الإقليمية.
- نص القرار رقم ٢٦١ الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء على تأجيل مراجعة المستندات الخاص بأمانة السوق إلى حين البت في موضوع المركز الإقليمي التنسيقي للسوق أما بالنسبة لمراجعة اللوائح الخاصة باللجان (TSO- ARC) تصدر اللجنة التوجيهية الوقت الملائم لدراستها ومن ثم عرضها على المكتب التنفيذي.

- وفي هذا الإطار عقدت اللجنة التوجيهية سلسلة من الاجتماعات: الخامس والعشرين والسادس والعشرين وأهم ما أوصى به الاجتماع السابع والعشرون ٢٠٢١/١/١١ هو: قيام فريق عمل الدراسة بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية لمراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة بإنشاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء (لجنة لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء TSOs – اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية ARC– أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء، وموافاة أمانة المجلس بها في موعد أقصاه شهر من تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ تمهيداً لاعتماها من قبل المجلس في دورته القادمة.
- وافق الصندوق العربي والإقتصادي والإجتماعي بعد التنسيق بين الجهات الثلاث (الأمانة العامة والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ومجموعة البنك الدولي على دعم أمانة المجلس من خلال توفير خبيرين أحدهما محلى وآخر دولي لإنشاء سكرتارية السوق وذلك لمدة عامين.
- ونص القرار رقم ٢٧٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ الصادر عن الإجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي على:

١- الإحاطة علماً بجهود الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ومجموعة البنك الدولي في بناء مؤسسات السوق العربية المشتركة للكهرباء وتوجيه الشكر لهما.

٢- التأكيد على أهمية الشروع بتأسيس أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء من خلال تبني التصور الذي وضعه كل من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والبنك الدولي بما يحقق الإستفادة المثلى من المنحة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي لهذا الغرض.

٣- الطلب من البنك الدولي والصندوق العربي موافاة أمانة المجلس برؤيتها حول أسلوب تغطية الفترة الإنتقالية القادمة خاصة بعد إنتهاء المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء يونيو ٢٠٢٢ وذلك لضمان إستمرارية العمل بما يتواكب مع تطور السوق.

- وتنفيذاً لقرار رقم ٢٧٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ الصادر عن الإجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاقد مع خبير محلي للكهرباء ومسئول تواصل وترويج لمدة عامين، وقد التحقا بإدارة الطاقة في منتصف يناير من العام الحالى ٢٠٢٢، كما يجري الصندوق المشاورات اللازمة للتعاقد مع خبير دولي يتولى وضع الرؤية المستقبلية للسوق.
- أما بالنسبة للجنتي السوق وتنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي في هذا الصدد فقد تم مخاطبة الدول العربية لتسمية خبير لكل لجنة.
- وبناءاً على ذلك عقدت اللجنة التوجيهية اجتماعها الثلاثين بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ وتم عقد الاجتماع المشترك الخامس للجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الذي عقد (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ والذي أوصى:

١) بإعتماد توصية الإجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية.

- يتم إنشاء لجنتى السوق حال دخول الاتفاقيات حيز النفاذ وذلك بحسب ما جاء في مذكرة التفاهم.
- تحويل تبعية مجموعات العمل الثلاث (الفنية – التجارية – التنظيمية) المؤقتة الخاصة بالمشروع التجريبى للجنة التوجيهية، على أن تستمر في مهامها لحين تأسيس لجنتي السوق الدائمتين بعد توقيع الاتفاقية العامة.
- الطلب من الدول العربية النظر في إمكانية دعم أمانة السوق لتعظيم الاستفادة من المنحة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢) الترحيب بالعرض الذي قدمه سعادة رئيس لجنة خبراء الكهرباء بالدول العربية المهندس/ جابر دسوقي وتوجيه الشكر لسيادته وللشركة القابضة لكهرباء مصر على دعمها لأمانة السوق.

➢ **خامساً: مستجدات مشاريع الربط الكهربائي العربي الشامل:**

- شهدت المنطقة العربية مجموعة من المستجدات على صعيد مشروعات الربط الكهربائي العربي الرئيسية القائمة والتي تأخذ شكل إنشاء خطوط جديدة أو تقوية القائم منها.
- وقد صدر عدة قرارات أخرها القرار ٢٢٤ عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي نص على التأكيد على ضرورة قيام أمانات الربط الكهربائي الثماني والمغاربي وهيئة الربط الخليجي والدول الأعضاء بموافاة أمانة المجلس بالمستجدات أولاً بأول مع بيان العوائق والعقبات التي تعترض إستكمال هذه المشروعات بالصورة المرجوة على المستويين الثنائي والجماعي/ وتكليف أمانة المجلس بتحديث المستجدات الجارية في مشروعات الربط الكهربائي العربي كل سنة بشكل دوري وعرض تقرير بذلك على المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- وفي إطار التحضير للدورة الرابعة عشرة للمجلس وجهت أمانة المجلس مذكرات إلى مندوبيات الدول العربية وإلى كل من هيئة الربط الخليجى وأمانة الربط المغاربى وأمانة مشروع الربط الكهربائى الثمانى لموافاتها بأخر المستجدات المتعلقة بالربط الكهربائى.

دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء فى الدول العربية:

➢ **إقامة المعارض المتخصصة:**

- في إطار دعم صناعة المعدات الكهربائية (انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء) في الدول العربية أقر المجلس الوزاري العربي للكهرباء لإنتهاج أسلوب إقامة المعارض المتخصصة وذلك بهدف تنمية صناعة معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية والتعريف بها ويقام معرض في إحدى الدول العربية مرة كل عامين تحت رعاية المجلس ويصاحبه ندوة حول أحد الموضوعات ذات الصلة، وأقيم حتى الآن ثمانية معارض حيث صَاحب كل منها ندوة.
- وقد نص القرار رقم ٢٢٨ للمجلس في دورته الثانية عشرة على الآتى:
  - إقامة المعارض بالتزامن مع المؤتمر العام للإتحاد العربى للكهرباء كل ثلاث سنوات، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الإتحاد العربي للكهرباء في الإعداد والتنظيم له، كما نص القرار رقم ٢٧٣ الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثون للمكتب التنفيذى على:

١) الإحاطة علماً بإقامة المعرض العاشر لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي بالتزامن مع المؤتمر العام السابع للاتحاد العربي للكهرباء خلال الفترة من ٢٠ – ٢٢ مارس ٢٠٢٢ بالدوحة وتكليف المجلس بإستمرار التنسيق مع الإتحاد العربي للكهرباء بالإعداد والتحضير للمعرض العاشر.

٢) دعوة وزارة الكهرباء في الدول العربية لحث الشركات العاملة في مجال صناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية للمشاركة بفعالية في المعرض العاشر لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي.

- أوصى الاجتماع المشترك الخامس للجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الذي عقد (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بتكليف أمانة المجلس العربي للكهرباء للإعداد والتحضير للمعرض الحادي عشر لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي بالتزامن مع فعاليات المؤتمر العام الثامن للاتحاد العربي للكهرباء.

المنتدى العربى السادس حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياة البحر بالطاقة النووية:

أوصى الإجتماع المشترك الخامس للجنتى خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة فى الدول العربية الذي عقد (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بما يلي:

١) دعوة الوزارات والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في المنتدى العربي السادس حول **آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياة البحر بالطاقة النووية**، المزمع عقده بالقاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٢٢.

٢) الطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية التنسيق مع أمانة المجلس لتحديث التقرير الذي يتم إعداده بشكل دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ومشروعاتها في هذا الصدد، وتكليف أمانة المجلس بتعميمه على الدول العربية.

الدراسة المقدمة من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول "الإدارة التفاعلية لمعامل القدرة بغرض خفض استهلاك الطاقة والإنبعاثات":

- أوصى الاجتماع المشترك الخامس للجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الذي عقد (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بالطلب من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء تقديم تقرير حول الدراسة والفوائد المرجوة منه تمهيداً لعرضه على الإجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية لإستخلاص التوصيات المناسبة.

تحول الطاقة فى المنطقة العربية:

وينقسم إلى أربعة محاور رئيسية:

➢ **أولاً: تحويل النفايات إلى طاقة Waste to Energy:**

- تعد مشكلة النفايات الصلبة فى العالم إحدى المشكلات البيئية الكبرى التى توليها الدول فى الوقت الراهن إهتماماً متزايداً ليس فقط لآثارها الضارة على الصحة العامة والبيئة بل وكذلك لآثارها الإجتماعية والإقتصادية على المجتمعات الأمر الذى بات يكتسب أهمية سياسية متزايدة فى العالم وتقدر كميات النفايات الصلبة حوالى ٢ مليار طن سنوياً ويتم تحويل ٧٠% من هذه الكميات من النفايات إلى مقالب ومكبات النفايات ويتم تحويل ومعالجة ١١% من هذه النفايات فى المنشآت الحرارية إلى طاقة ويتم إعادة تدوير ١٩% المتبقية أو معالجتها بواسطة المعالجة الميكانيكية والبيولوجية بما فى ذلك السماد.
- وفي هذا الإطار عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة اجتماعها الرابع عشر عن بعد بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٥ وأوصت بأعداد خارطة طريق لدراسة امكانية استغلال النفايات كمصدر للطاقة.
- وقامت امانة المجلس بإعداد تقرير حول الوضع الراهن لصناعة وتحويل النفايات إلى طاقة فى المنطقة العربية.
- عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إجتماعها الخامس عشر عن بعد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣ وأوصت بتكليف أمانة المجلس بتعميم دراسة خارطة الطريق لتوليد الطاقة من النفايات للمنطقة العربية التي اعدتها، على الدول العربية واستلام ملاحظات الدول عليها.
- وفى هذا الإطار فقد صدر القرار رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ عن الإجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي نص على اعتماد خارطة الطريق التي أعدتها أمانة المجلس حول توليد الطاقة من النفايات في المنطقة العربية ودعوة الدول العربية للإستفادة منها بشكل استرشادي.

➢ **ثانياً: الهيدروجين الأخضر:**

- يعتبر اقتصاد الهيدروجين أحد أهم مصادر الطاقة في المستقبل أن يساعد الحكومات العربية والشركات والمواطنين على توفير مليارات الدولارات كل عام عن طريق خفض تكاليف الطاقة والمساهمة في استدامة قطاع الطاقة مع التقليل من الإنبعاثات الكربونية.
- وفي هذا الاطار عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إجتماعها الرابع عشر عن بعد بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٥ وأوصت بتكليف أمانة المجلس بتطوير خارطة الطريق لتوليد الطاقة من وقود الهيدورجين الأخضر للمنطقة العربية، وكذلك عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إجتماعها الخامس عشر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣ وبعد المناقشات حيث صدرت بعض التوصيات من أهمها تكليف أمانة المجلس بتطوير خارطة الطريق لتوليد الطاقة الكهربائية من وقود الهيدورجين الأخضر للمنطقة العربية، أخذاً في الاعتبار رؤية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول "الأوابك".
- وبناءاً على ذلك فقد صدر القرار رقم ٢٧٥ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب والذي ينص على:

١) تكليف أمانة المجلس بالترتيب لعقد ورشة عمل/ جلسة عصف فكرى لعرض نتائج عمل الإستشارى على لجنتين الخبراء بحضور نقاط الإتصال الذين تم تسميتهم لمتابعة إعداد الإستراتيجية من الدول العربية حال الإنتهاء منها.

٢) تكليف أعضاء لجنتي الخبراء بالتواصل مع مراكز الأبحاث الخاصة بالهيدروجين فى دولهم الموقرة بهدف إنشاء شبكة عربية تكون مهمتها التنسيق فى موضوعات الإستفادة من تقنيات الهيدروجين على المستوى العربي وتعمل تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

➢ **ثالثاً: السيارات الكهربائية:**

- وفقاً لأخر دراسة صادرة عن وكالة البيئة الأوروبية European Environment Agency فيساهم قطاع النقل بأكثر من أربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويُعد استبدال مركبات احتراق الوقود بالمركبات الكهربائية من أفضل البدائل لتقليل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومكافحة تغير المناخ.
- تعد المركبات الكهربائية EVs جزء مهماً لتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بتغير المناخ وتظهر بشكل بارز فى مسارات التخفيف من الإحترار إلى أقل من ٢ درجة مئوية أو ١,٥ والتى تكون متوافقة مع أهداف إتفاقية باريس، حيث شهدت السيارات الكهربائية تطوراً تقنياً هاماً، ليس فقط انخفاض تكلفتها فحسب بل جعلها أيضاً أكثر كفاءة وهذا التطور ليس بسبب الإبتكار في البطاريات فقط.
- وفي هذا الصدد عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة اجتماعها الخامس عشر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣ وبعد المناقشات صدرت بعض التوصيات فى هذا الشأن أهمها الطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس بتقرير مختصر يشمل وضع السيارات الكهربائية فيها والجهة المكلفة بمتابعة هذا الموضوع على المستوى القُطرى.
- وفى هذا الصدد صدر القرار رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ عن الدورة السادسة والثلاثون للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي نص على ما يلي:

١) الطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس بتقرير مختصر يشمل وضع السيارات الكهربائية فيها والجهة المكلفة بمتابعة هذا الموضوع على المستوى القطري.

٢) تكليف أمانة المجلس بإعداد الدراسة حول الموضوع تتضمن إستعراض لإمكانيات الدول العربية في مجال السيارات الكهربائية والعقبات التي تواجهها في إتاحة خيار استخدام السيارات الكهربائية ضمن وسائل النقل وإمكانية توحيد أساليب ومعايير شحن السيارات الكهربائية.

٣) تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتنظيم فعالية مشتركة حول الموضوع.

➢ **رابعاً: تحلية المياه:**

- يعتبر تزايد الإستهلاك العالمى من المياه من القضايا الأكثر إلحاحاً في العالم سواء من الإقتصادية والإجتماعية وظلت مشكلة الموارد المائية في المنطقة العربية تطرح تساؤلات عديدة بشأن المستقبل الذي تعيشه الأجيال القادمة إذا لم يتم توفير المياه العذبة الكافية فمع الزيادة السكانية المطردة وارتفاع مستوى المعيشة ازداد استهلاك الماء الذى دفع بالمنحنى التصاعدى لمعدل الطلب المائى، وفى هذا الأطار عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة اجتماعها الخامس عشر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣ وبعد مناقشتها أوصت بتكليف أمانة المجلس بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لإعداد دراسة حول الموضوع تستعرض إمكانيات الدول العربية فى مجال تحلية المياه.
- وفي هذا الصدد صدر القرار رقم ٢٧٧ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي ينص على:

١) تكليف أمانة المجلس بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لإعداد دراسة حول إمكانيات الدول العربية في مجال تحلية المياه خاصة المستخدمة للطاقة المتجددة والتقنيات المتطورة لتعزيز كفاءة عمليات التحلية وتقليل آثرها البيئى على أن تنجز هذه الدراسة خلال عام ٢٠٢٢.

٢) عرض نتائج الدراسة على إجتماع مشترك لخبراء المجلس الوزاري العربي للكهرباء وخبراء المجلس الوزاري العربي للمياه.

موضوعات لكفاءة الطاقة

➢ **أولاً: اليوم العربي لكفاءة الطاقة:**

- اليوم العربي لكفاءة الطاقة هو مبادرة عربية صادرة عن المجلس الوزاري للكهرباء في دورته التاسعة بموجب قراره رقم ١٤٧ في اجتماعه التاسع والذي تقرر فيه اعتماد يوم ٢١ مايو من كل عام كيوم عربي لكفاءة الطاقة.
- في هذا اليوم يتم نشر التوعية الاعلامية اللازمة بموضوع كفاءة الطاقة في جميع الوسائل الإعلامية والإعلانية على مستوى المنطقة العربية.
- يهدف الاحتفال إلى التعريف بأهمية كفاءة الطاقة في الدول العربية لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي، كما تساهم في بناء شراكات وجسور التعاون في المنطقة العربية؛ مع استعراض آخر التطورات على المستوى التقني والأكاديمي في مجال كفاءة الطاقة.
- تم تنظيم تسع احتفاليات لليوم العربي لكفاءة الطاقة وأخرها ٢٠٢١.
- وقد صدر القرار رقم ١٩٥ للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء اجتماعه السادس والعشرين بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ القاضي بتحديد يوم (٢١ مايو) من كل عام ليكون يوما عربية الكفاءة الطاقة، يستغل إعلاميا لنشر التوعية اللازمة بموضوع كفاءة الطاقة في جميع الوسائل الإعلامية والإعلانية على مستوى المنطقة العربية.
- وبناءاً عليه نظمت أمانة الوزاري العربي للكهرباء بالتعاون مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، الاحتفاليتين الثامنة والتاسعة باليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم ٢٣ مايو ٢٠٢١ عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث كان موضوع مسابقة عام ٢٠٢٠ هو أفضل مشروع مبتكر يستخدم التقنيات الذكية لخدمة الطاقة، بينما كانت المسابقة لسنة ٢٠٢١ حو أفضل آليات التمويل المقدمة من القطاع المصرفي لدعم القطاع الخاص في مجال كفاءة الطاقة في ظل جائحة كوفيد ١٩، وذلك بحضور عدد من خبراء الدول العربية.

- وفي هذا الصدد صدر القرار رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي ينص على:

١) عقد الاحتفالية العاشرة باليوم العربي لكفاءة الطاقة في جلسة خاصة تنظم أثناء عقد الدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الذي تستضيفه جمهورية جيبوتي ويكون موضوع مسابقة اليوم العربي حول "أفضل أنظمة الإدارة الطاقة في المنشآت الصناعية".

٢) تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالإعداد والتحضير لعقد الاحتفالية العاشرة الخاصة باليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم ٢٢ مايو.

- اعتذرت جمهورية جيبوتي على تنظيم الاحتفالية العاشرة لليوم العربي لكفاءة الطاقة لعام ٢٠٢٢ حول أفضل أنظمة لادارة الطاقة فى المنشآت الصناعية والتي كان من المقرر تنظيمها كجلسة خاصة أثناء انعقاد الدورة الخامسة للمنتدى العربى للطاقة المتجدد وكفاءة الطاقة وفي ضوء اعتذار جيبوتي على تنظيم الاحتفالية فسوف يتم العرض على المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الرابعة عشرة للتفضل بالنظر في عقد الاحتفالية العاشرة باليوم العربي لكفاءة الطاقة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٢ ما لم تتقدم احدى الدول العربية بطلب استضافة الاحتفالية، على أن تتولى أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الاقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الإعداد والتحضير لها.

➢ **ثانياً: منصة كفاءة الطاقة في المنطقة العربية:**

- تمثل زيادة كفاءة الطاقة أحد التدابير الأقل تكلفة والأكثر فاعلية التي يتم اتخاذها لمواجه التحديات العالمية لتغير المناخ ومن المتوقع خلال العقود المقبلة، أن تستمر البلدان العربية في تحقيق زيادة سكانية سريعة مصحوبة بنمو ثابت في الطلب على الطاقة والموارد مع توقيع اتفاقية باريس العالمية بشأن تغير المناخ والمساهمات المحددة وطنية (NDCs)، التزمت الدول العربية بتطوير وتنفيذ استراتيجيات للانتقال إلى اقتصاد مستدام منخفض الكربون.
- ضمن إطار مشروع DIAPOL-CE الممول من الحكومة الألمانية تم إجراء دراسة حول أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة (Innovative Energy Efficiency Instruments) حيث تم دراسة أدوات السوق المختلفة المطبقة عالميا مع التركيز بشكل خاص على قابلية تطبيق الممارسات العالمية الجيدة في بلدان مختارة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال إنشاء منصة تبادل إقليمية حول أدوات تعزيز كفاءة الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تتمثل فكرة منصة كفاءة الطاقة للدول العربية في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تنسيق مستمر يتعلق بشكل مباشر بكفاءة الطاقة، ويتم من خلالها التالي:

- دعم إنشاء منصات إقليمية لصانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين والمنظمات التابعة المسؤولة عن كفاءة الطاقة والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية وصناديق كفاءة الطاقة بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية.
- تحديد نماذج الأعمال وحلول السوق المناسبة لكفاءة الطاقة على مستوى القطاعات.
- تحديد تدابير كفاءة الطاقة الإقليمية التي تستهدف القطاع العام أو تدعم الإطار التشريعي والتي يمكن استخدامها لأمثلة الممارسات الجيدة.
- المساعدة في إعداد الدورات التدريبية عبر الإنترنت، وتقديم النتائج والمخرجات من خلال الندوات عبر الإنترنت.

- وفي هذا الصدد عقدت ورشتي عمل بخرها ٢٠٢١/٩/٢١ عن بعد تحت عنوان (تمويل أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة– Super ESCO) لشركات خدمات الطاقة العامة والممولة من طرف الحكومات لدعم القطاع العام في تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة، أما ورشة العمل الثالثة من المقترح عقدها خلال عام ٢٠٢٢ وسوف تكون تحت عنوان الحد من مخاطر الاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة.
- وفي هذا الصدد صدر القرار رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي ينص على:
  - مباركة إنشاء منصة كفاءة الطاقة بالمنطقة العربية بالتعاون مع الحكومة الألمانية، والإحاطة علما بسير العمل بها.
  - تكليف أمانة المجلس بالمشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تنظم في إطار المنصة، ودعوة الخبراء من الدول العربية لتكثيف الحضور في الفعاليات والأنشطة التي تنظم مستقبلاً.

➢ **<u>المنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب:</u>**

- يعتبر المنتدى العربي منبراً لمناقشة القضايا والموضوعات المتعلقة بسياسات وتقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والذي ينظم بالتعاون مع الاسكوا والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، حيث يتم عقد المنتدى كل عامين تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- وفي هذا الصدد صدر القرار رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥ عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثالثة عشرة الذي ينص على:

١) الترحيب برغبة جمهورية جيبوتي في استضافة فعاليات المنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تحت عنوان "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في العالم العربي" وذلك يومي ١ و٢ أبريل ٢٠٢٠، ودعوة الدول العربية لدعم المنتدى بالحضور المكثف والمشاركة في فعالياته.

٢) تكليف أمانة المجلس باستكمال التحضيرات اللازمة لتنظيم الدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتنسيق مع الشركاء والدولة المستضيفة.

- ونتيجة لانتشار جائحة كورونا تم تأجيل المنتدى الى شهر سبتمبر ٢٠٢٠ ونظر لعدم إمكانية عقد المنتدى خلال عام ٢٠٢٠، تم تأجيله لعام ٢٠٢١.
- والقرار رقم ٢٨٠ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي نص على:

١) تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع جمهورية جيبوتي (الدولة المستضيفة) والشركاء الإقليمين والدوليين لإقامة المنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بعنوان "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة بالمنطقة العربية" وذلك خلال مايو ٢٠٢٢.

٢) دعوة الدول العربية لدعم فعاليات المنتدى والمشاركة في دورته الخامسة.

- وقد قامت دولة جيبوتى بالاعتذار على استضافة فاعليات المنتدى العربى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التى قد تم تأجيلها للمرة الثانية إلى عام ٢٠٢٢ وبناءاً على ذلك فمن المقرر العرض على المجلس الوزاري العربي للكهرباء فى دورته الرابعه عشر للتفضل بالنظر في تكليف أمانة المجلس بعقد المنتدى العربى الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بعنوان "الابتكار فى خدمة الطاقة المستدامة بالمنطقة العربية" وذلك خلال العام الحالى ٢٠٢٢ بمقر الامانة العامة مالم تستضيفة احدى الدول العربية.

التعاون مع الدول والتكتلات والمنظمات الاقليمية والدولية:

➢ **أولاً: التعاون العربي الصيني:**

- اتفقت الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على إقامة منتدى التعاون العربي الصيني، وقد تم توقيع إعلان تأسيس المنتدى في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤، حيث قام الطرفان بوضع برنامج عمل المنتدى ومن ضمنها تعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة.
- وتنفيذا لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وفي إطار البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني، تعقد دورات المنتدى كل عامين بالتناوب بين الدول العربية والصين.
- وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مركز تدريب عربي صيني للطاقة النظيفة عام ٢٠١٨ على أن يكون مظلة للدورات التدريبية وورش العمل في هذا المجال، بحيث يكون مقر المركز في إحدى الجامعات/ المعاهد المراكز التدريبية في الصين وفي الدول العربية وتتولى أمانته الفنية كل من الأمانة العامة والهيئة الوطنية للطاقة الصينية.
- فى إطار الاعداد والتحضير للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربى الصينى فى مجال الطاقة فى جمهورية الصين الشعبية، والتى تم تأجيلها مرتين جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، قامت أمانة المجلس الوزارى العربى للكهرباء بالتنسيق مع الجانب الصينى من خلال بعثة الجامعة العربية فى بكين حيث تم عقد الاجتماع التنسيقى الأول بين الامانة العامة والهيئة الوطنية للطاقة الصينية عبر تقنية الاتصال المرئى بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٤، وتم خلاله الاتفاق على عقد الدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربى الصينى فى مجال الطاقة فى أوائل شهر ديسمبر ٢٠٢١، ثم طلب الجانب الصينى تأجيل الدورة السابعة للمؤتمر للعام ٢٠٢٢.
- وبناءاً على ذلك صدر القرار رقم ٢٨١ بتاريخ ٢٠٢١/٢١/١٦ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والذي ينص على:

١) "تكليف أمانة المجلس باستكمال التنسيق بين الجانبين العربي والصيني للإعداد والتحضير للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الصين ٢٠٢٢) بما في ذلك دعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للمؤتمر".

٢) دعوة الوزارات المعنية للدول العربية للمشاركة بفاعلية فى الدورة السابعة للمؤتمر.

➢ **ثانياً: التعاون العربي الهندي:**

- يعتبر منتدى التعاون العربي الهندي في مجال الطاقة إحدى الآليات الهامة ضمن إطار التعاون العربي الهندي، حيث يناقش هذا المنتدى مستقبل التعاون العربي الهندي في مجال الطاقة لتنمية التعاون العلمى بين الجانبين في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة النووية والطاقة المتجددة، ويوفر محفلا للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على أعلى مستوى وأكثرها تأثيراً في مجال الطاقة.
- وصدر القرار رقم ١٥٥ عن مجلس الجامعة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣ والذي ينص على:

"الترحيب باستعداد المملكة المغربية لتنظيم الندوة الخاصة بالتعاون العربي الهندي في مجال الطاقة خلال النصف الأول من شهر ابريل ٢٠٢١ وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية في كل من المملكة المغربية والدول العربية وجمهورية الهند للإعداد لهذه الندوة العامة".

- عقد منتدى التعاون العربي الهندي الأول في مجال الطاقة يومى ٨ – ٢٠٢١/٦/٩ عن طريق تقنية الاتصال المرئي، واستضافته المملكة المغربية وتم تنظيم المنتدى بين الجانبين العربي (المملكة المغربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والهيئة العربية العربية للطاقة الذرية)، والجانب الهندي (وزارة الخارجية الهندية ووزارة البترول والغاز الطبيعى)،

حيث استقطب الحدث حوالى ٢٠٠ مشارك من الجانبين، وقد ترأس الجانب العربي السيد/ عزيز رياح – وزير الطاقة والمعادن والبيئة بالمملكة المغربية، كما ترأس الجانب الهندى السيد/ راج كومار سينغ – وزير الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة وتنمية المهارات وريادة الأعمال، تم خلال المنتدى دراسة ومناقشة سبل التعاون فى مجالات الطاقة المختلفة بين الدول العربية والهند.

- مع المتوقع عقد الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربى الهندى فى مجال الطاقة خلال عام ٢٠٣٠ بجمهورية الهند.
- وفى هذا الأطار فقد صدر القرار رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ عن المكتب التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين والذي ينص على:

"توجيه الشكر للمملكة المغربية على استضافتها عن بعد لفعاليات الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي الهندي في مجال الطاقة، ودعوة الدول العربية الراغبة في استضافة الفعالية بعد القادمة إلى إبداء رغبتها من خلال التواصل مع أمانة المجلس".

- حيث التقت بعثة جامعة الدول العربية فى نيودلهى مع المدير العام للتحالف الدولى للطاقة الشمسية والذي طلب التعاون مع جامعة الدول العربية، وبناءً على ذلك، طلبت أمانة المجلس من بعثة الجامعة فى نيودلهى موافاتها بطريقة للتعامل مع الموضوع المذكور أعلاه، حتى تتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة فى هذا الشأن، حيث اقترحت البعثة العرض على المجلس الوزارى المختص.

➢ **ثالثاً: التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA:**

- بهدف العمل على التواصل المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بهدف التنسيق المشترك للأنشطة التي تهم الجانبين، تحضر أمانة المجلس اجتماعات الجمعية العمومية للوكالة بشكل سنوي بصفة مراقب، كما يحرص ممثلو الوكالة على حضور الفعاليات الرئيسية للجامعة العربية كالمنتدى العربي المتجددة وكفاءة الطاقة وغيرها من الأنشطة.
- في إطار التعاون المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة فقد صدر تقرير بعنوان "خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير إمكانات الطاقة المتجددة (٢٠١٠-٢٠٣٠) من خلال التعاون المشترك بين الطرفين والذي تم إطلاقه خلال فعاليات المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في العام ٢٠١٤، وقد اقترحت خارطة الطريق المذكورة سبع مبادرات التسريع إدماج الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في المنطقة العربية، من بين تلك المبادرات المبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية" Pan-Arab Clean Energy PACE التي تهدف إلى زيادة مساهمة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة ضمن مصادر الطاقة في المنطقة العربية على أن يتم ذلك باستخدام منهجية مرحلية.
- تتضمن خطة العمل مع الوكالة إدماج الدول العربية في خطة عمل الوكالة والتي تتضمن ورش عمل، برامج تدريبية، وضع خرائط للمناطق المستهدفة المشروعات الطاقة الشمسية والرياح.
- في هذا الإطار عقد لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة عدة إجتماعات وكان آخرها الإجتماع الخامس عشر للجنة عن بُعد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣ والذي أوصى بدعوة الدول العربية للمشاركة في ورشة العمل التي تنظمها الوكالة بالتعاون مع أمانة المجلس في إطار مبادرة الطاقة النظيفة في المنطقة العربية.
- وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بتنفيذ عدد ٦ ورش عمل أخرها ورشة عمل التي عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٩ عبر تقنية الإتصال المرئي حول "بناء القدرات من أجل أهداف الطاقة المتجددة في الدول العربية" تحسين ممارسة تقييم الموارد في شمال أفريقيا.
- وفي هذا الإطار صدر القرار رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦عن المكتب التنفيذي في اجتماعه السادس والثلاثين والذي ينص على:

١) الإحاطة علما بما تم من تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) والطلب من الدول العربية دعم هذا التعاون.

٢) دعوة الدول العربية للمشاركة في ورش العمل التي تنظمها الوكالة بالتعاون مع أمانة المجلس في إطار مبادرة الطاقة النظيفة في المنطقة العربية (PACE).

➢ **رابعاً: التعاون مع الحكومة الألمانية:**

يقوم التعاون مع الحكومة الالمانية من خلال أربع محاور وهي:

١- مشروع حوار السياسات وإدارة المعرفة حول استراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات في منطقة المتوسط DIAPOL لدعم جامعة الدول العربية:

- تم الاتفاق في بداية عام ٢٠١٣ بين الأمانة العامة وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية ممثلة بوزارة البيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية ومن خلال السفارة الألمانية بالقاهرة على تعزيز التعاون الفني في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والهدف الرئيسي من هذا التعاون هو تسريع توجه المنطقة العربية لاستخدام المصادر المتجددة وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة، وكذلك تعزيز برامج وأنشطة كفاءة الطاقة في الدول العربية بما ينسجم مع متطلبات الأطر الاسترشادية العربية. واستكمالاً لهذا الجهد تم توقيع اتفاقية للتعاون بين الجانبين مدتها سنتين (٢٠١٨/١٢/١ – ٢٠٢٠/١٢/٣١) تغطي أنشطة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وذلك بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) كونه الجهة التي توقع الاتفاقية مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ممثلة للحكومة الألمانية.
- وبالمثل تم التوقيع على الاتفاقية الجديدة لتسري من ٢٠٢١/١٢/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٢- إعداد سلسة من الدورات التدريبية الخاصة بتسعير الكربون:

- تقدم ورش العمل هذه مقدمة عن الاتجاهات الحديثة لتسعير الكربون مع التركيز على الآثار المتوقعة على قطاع الطاقة في المنطقة العربية تُكسب المشاركين فهماً لدور تسعير الكربون والجوانب التي يجب مراعاتها في تصميم سعر الكربون.

٣- الهيدروجين الأخضر:

- بالتعاون مع الحكومة الألمانية ممثلة بوزارة البيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية تم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة العالمية (شركة تراكتبيل) لإعداد وتطوير الإستراتيجية العربية للهيدروجين وخارطة طريق للدول العربية، والفترة المتوقعة لإنجاز هذا المشروع تتراوح بين ٤ إلى ٥ أشهر، وقد تم إعداد النسخة الأولية للاستراتيجية العربية لتقييم إمكانات الهيدروجين في امدادات الطاقة للمنطقة العربية لعام ٢٠٥٠.
- كما عقدت ورشة عمل تحت عنوان "التدريب المتخصص حول تكنولوجيات الهيدروجين: "فرص الهيدروجين الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" عبر تقنية الاتصال المرئي خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠٢١، وذلك بتنظيم مشترك بين المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) وبالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت (FES).

٤- التعاون مع الحكومة الألمانية في المشاركة للتحضير لمؤتمر حوار الطاقة المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- بهدف تعميق التعاون في مجال الطاقة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. وبمبادرة من الحكومة الفيدرالية الألمانية، يجري التنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم مؤتمر على غرار (MENAREC مؤتمر الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وسوف يتيح المؤتمر لممثلي الحكومات والصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني الفرصة لتبادل الخبرات والأفكار.

٥- التعاون مع الحكومة الألمانية في تنظيم دورة تدريبية عبر "التناظر عن بعد" حول "renewable Power-toX " خلال الفترة من ٨-١٠ مارس ٢٠٢٢:

- وتتناول الدورة التدريبية نظرة شاملة على سلسلة قيمة PtX المتجددة بالكامل وتساعد على تحديد فرص PtX في مستقبل أنظمة الطاقة؛ حيث سيكون المشاركون مؤهلين لإجراء تقييم فعال لإمكانية إنتاج وتطبيق وتصدير منتجات PtX المتجددة بالإضافة إلى ملاءمة معايير الاستدامة في هذه العملية.

- عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إجتماعها الخامس عشر وأوصت بتكليف أمانة المجلس بالطلب من الدول العربية المشاركة في فعاليات مؤتمر حوار الطاقة المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي سيعقد في الأردن.
- وفي هذا الصدد نص القرار رقم ٢٨٤ عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء على:

"الإحاطة علماً بسير العمل بالاتفاقية، وتكليف أمانة المجلس بالمشاركة في تنظيم مؤتمر حوار الطاقة المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي سيعقد بالمملكة الأردنية الهاشمية".

➢ **خامسا: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP**

- تربط جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة عميقة وطويلة في مجال الطاقة، فالمنظمتان تدعمان المشاورات والحوارات السياسية والاقتصادية بهدف التوصل إلى اتفاقات حول الأولويات التي تهم المنطقة، وتعملان معا على تكوين مخزون المعرفة في مختلف المجالات من بينها الطاقة، وتتسم المنطقة العربية بزيادة الطلب على الطاقة بسبب النمو السكاني والاقتصادي ويتسق ذلك مع أهداف البرنامج الأممي الذي يعمل على زيادة الحصول على الطاقة مع توسيع نطاق التحول في مجال الطاقة النظيفة من خلال تسريع الاستثمار وزيادة فرص الحصول الطاقة النظيفة.
- في بداية العام الحالي ٢٠٢٢، جرى التنسيق مع رئيس مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية وتم بحث تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة، تلا ذلك تنظيم اجتماع تنسيقي بين إدارة الطاقة وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٣ عبر الاتصال المرئي بحثت الأطراف المجتمعة أهم مجالات التعاون المستقبلي ومن بينها:

(كفاءة استخدام الطاقة، تعزيز مصادر الحصول على الطاقة مع التركيز بشكل خاص على الكهرباء، أسواق الكهرباء، تحلية المياه باستخدام الموارد المستدامة، مؤتمرات التغير المناخي (COP27, 28) وخاصة بعد إقرار الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف للطاقة كمجال للتركيز، الاستثمارات المالية، خارطة الطريق حول رقمنه التكنولوجيا).

- عرضت أمانة المجلس مشاركة الـ UNDP في تنظيم المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الطبعة الخامسة) وتقديم الأمم المتحددة الدعم اللازم له.
- كما طرح المشاركون من مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة موضوع مشاركة الأمانة العامة في ندوة حول التعاون في مجال الطاقة كوسيلة للسلام والأمن في المنطقة، وهذا الصدد تم موافاة أمانة المجلس بوثيقة مقترحة لتفعيل هذا التعاون.
- وسيتم العرض على المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الرابعة عشر للتفضل بالنظر في الترحيب بالتعاون بين أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الطاقة وتقديم تقرير مرحلي يعرض على لجنتي الخبراء.

مراجعة النظام الأساسى واللائحة التنفيذية للمجلس

- في إطار حرص المجلس وأمانته على تطوير العمل بصفة مستمرة، لوحظ وجود بعض اللبس في تفسير بعض المواد في النظام الأساسي ظهرت من خلال التطبيق الفعلي؛ عرضت أمانة المجلس هذا البند على الاجتماع المشترك الخامس للجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الذي عقد (عن بُعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ والذي أوصى بالآتي:

١) تشكيل فريق عمل (فني/ قانوني) مؤقت برئاسة الأمانة العامة وعضوية الدول العربية أعضاء المجلس الوزاري، وذلك لمراجعة النظام الأساسي للمجلس ولائحته الداخلية.

٢) تكليف أمانة المجلس بتوجيه الدعوة لعقد الاجتماع الأول للفريق بعد استلامها ترشيحات الدول العربية لعضوية فريق العمل، على أن تتضمن الدعوة مذكرة شارحة تفصيلية تتضمن الثغرات التي ظهرت أثناء تطبيق بعض مواد النظام الأساسي، والجوانب المطلوب دراستها من قِبل الفريق.

٣) يعقد الفريق اجتماعه الأول مع بداية النصف الثاني من العام الحالي ٢٠٢٢ ويقدم نتائج أعماله إلى الاجتماع المشترك القادم للجنتى خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.